تقديم الكتاب

لا أريد الإطالة في تقديم هذا الكتاب الذي يجمع تاريخ مصر القومي بعد انتهاء الثورة، وبدأ من إبريل سنة ١٩٢١. ويربط أستاذنا عبد الرحمن الرافعي نهاية هذه الفترة بوفاة زعيم الأمة سعد زغلول، وهذه لفتة كريمة من الرافعي، أن يجعل وفاة سعد نهاية لمرحلة تاريخية في كتابة في أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول، وهذا نهج خطه الرافعي لنفسه في مؤلفاته السابقة وخاصة في كتابيه عن مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ومحمد فريد شهيد الوطنية ورمز الإخلاص والتضحية، إذ يربط الحديث عن المترجم بتاريخ مصر القومي في فترة كفاحه وجهاده.

وهذا الكتاب في فصوله الأربعة عشر يتحدث الرافعي فيها وبتفصيل وبكل الصدق والأمانة عن الانقسام الداخلي بين صفوف الأمة في سنة ١٩٢١، والموقف السياسي بعد قطع مفاوضات عدلي يكن، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، والأحداث القومية في عهد وزارة عبد الخالق ثروت، ومصر في مؤتمر لوزان، ووزارة محمد توفيق نسيم، ثم دستور سنة ١٩٢٣، وهو وثيقة تاريخية هامة سجل الرافعي نصوصه في نهاية الكتاب، ثم يتحدث الرافعي عن الانتخابات العامة والبرلمان الأول سنة ١٩٢٤، ثم وزارة سعد زغلول، ثم وزارة زيور، والانقلاب الأول، ثم اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية، ثم يتحدث الرافعي عن الوزارة الائتلافية، ثم يتحدث عن شخصية سعد زغلول وبكل الصراحة والصدق. وفي مواجهة الملك يتحدث عن الدستور ويصف عهد الملك فؤاد بالحكم المطلق.

ولقد لاقى أستاذنا الرافعي المصاعب في كتابه هذا الجزء من تاريخ مصر القومي، وواجه عوامل شغلته في تسجيل حوادث بعد الثورة، ونجده يقول حرفيًا في مقدمة الطبعة الأولى: "إن الكتابة عنها قد تمس أشخاصًا تربطني ببعضهم صلات الود والصداقة، أو أكن لهم في نفسي شعور التقدير والرعاية وقد تساءلت هل علي أن اضحي بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم؟ إن هذا ولا ريب واجب المؤرخ، ولكن في الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف، لقد تأملت في ذلك وترددت. وفكرت ثم قدرت وانتهى بي البحث إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى كتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب، وكل ما يملك –إذا أراد أن يجامل– أن يدع الفترة المحرجة ويرجئ تاريخها إلى حين، ولكن إلى أي أجل يرجئها؟ ولماذا يرجئها؟ وإذا كان في مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التي سبقتها، ففيم إذن يتنحى عن تأريخها؟ لقد فكرت

في هذا الأمر مليًا. ولم أكتم عن نفسي دقة الموقف، وما يلابسه من حجر، وانتهيت إلى أنه ليس منم حقي أن أقف بالكتابة في تاريخنا القومي عند حد قديم أو حديث، وما دمت قد حملت نفسي مهمة وضع هذا التاريخ، فعلي أن أؤدي الرسالة كاملة، قدر ما وسعني الجهد.

وينادي الرافعي القارئ الذي يجد فكرًا أو رأيًا أو حدثًا لا يرضى عنه أن يخفف من لومه وعتابه، وأنه لا يقصد من كتابه هذا طعناً أو تجريحًا أو تحاملاً أو تشهيرًا، بل كان هدفه وجه الحق والصدق، شأنه شأن القاضي يقتبس روح العدل في قضائه، وينهى قوله في شرح هذه الناحية الهامة "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى".

هكذا تكون كتابة التاريخ، وليقتدي من يتعرض له بما خطه الرافعي في مؤلفاته كلها، وكان جزاء صدقه وأمانته وقول الحق بدون مجاملة أو غرض، أن جعل الله سبحانه وتعالى الجنة ونعيمها مقامه.

سنة ١٩٨٦

المستشار حلمي السباعي

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

obeikandl.com

مقدمة الطبعة الثالثة

نحمد الله وبعد – فهذا كتاب في أعاقب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) – الجزء الأول في طبعته الثالثة، يطابق تمامًا الطبعة الأولى والثانية، اللتين ظهرتا في حياة المغفور له والدنا سنتي ١٩٤٧ و ١٩٥٩ – يجمع تاريخ مصر القومي في الفترة من سنة ١٩٢١ – بعد ثورة سنة ١٩١٩ – حتى سنة ١٩٢٧ حيث توفي زعيمها سعد زغلول.

لعلها مناسبة طيبة أن يعاد طبع هذا الكتاب بعد مرور خمسين عامًا على هذه الثورة العظيمة.

وفقنا الله وهدانا دائمًا إلى سبيل الحق مارس سنة ١٩٦٩

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعي

obeikandl.com

مقدمة الطبعة الثانية

ظهر هذا الكتاب (في أعقاب الثورة – الجزء الأول) سنة ١٩٤٧ وهو يحتوي على تاريخ مصر القومي من نهاية ثورة سنة ١٩١٩ في إبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة زعيمها سعد زغلول في أغسطس سنة ١٩٢٧.

وهذه هي الطبعة الثانية من هذا الجزء، أخرجتها سنة ١٩٥٩، وهي طبق الأصل من الطبعة الأولى، لا زيادة فيها ولا نقصان، ولا تعديل أو تغيير.

أسأل الله السداد والتوفيق.

مارس سنة ١٩٥٩

عبد الرحمن الرافعي

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

لما أخذت في تأليف كتابي عن "محمد فريد – رمز الإخلاص والتضحية – تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩" فكرت في هل أتابع الكتابة عن تاريخ مصر القومي بعد هذه الفترة، أم أكتفي بها وأقف عندها، ولم يطل بي التفكير في ذلك، إذ وجدت أن ثورة سنة ١٩١٩ هي مرحلة هامة من تاريخ الحركة القومية، جديرة بالدراسة والتدوين، وأن تاريخنا القومي يكون ناقصًا بدونها، فاعتزمت تأريخها، وسلخت عدة سنين في دراستها، ووضعت من أجلها كتاب "ثورة سنة ١٩١٩ – تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١"، وكان مما عنيت به أن أبحث في توقيت الثورة وتحديد مداها من الوجهة الزمنية، وانتهيت إلى أنها بدأت في مارس سنة ١٩١٩، واستمرت متتابعة الحوادث إلى إبريل سنة ١٩٢١، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمني وضعت كتابي عن الثورة، وفي أثناء وضعه فكرت في هل أقف عند نهايتها، وأدع الفترة التي أعقبتها، أم أؤرخ أيضًا لهذه الفترة؟ وتنازعتني في هذا الصدد عوامل شتى، بين الاستمرار أو عدم الاستمرار في تدوين تاريخنا القومي بعد انتهاء الثورة، وكان أهم ما شغلني أني تساءلت هل يؤمن المؤرخ أن لا ينحرف عن جادة الإنصاف والاعتدال إذ هو أرخ لفترة عاصرها وساهم في حوادثها، وهلا يكون متأثرًا إلى حد ما بشعوره الشخصي في هذه الحوادث، وبعد أن فكرت في هذه الناحية، وجدت أنه ما دام الحق رائد الإنسان ووجهته، فلا يصح أن يتأخر عن تأريخ الحوادث التي عاصرها، ولا تصرفه عن هذه المهمة خشية التأثر بشعوره الشخصي، فإن هذا الشعور قد يكون أدعى لتحريه الصدق والحق، لكي يطمئن ضميره إلى أن شعوره لم يكن له دخل في عرض الحوادث إيرادها وتفسيرها، بعيدًا عن التحيز أو التحامل، ومن ثم اعتزمت أن أؤرخ هذه الفترة، وأخذت نفسي بأن التزم الصدق والإنصاف في تدوينها وشرحها وتفسرها. ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وهذا ما أخذت نفسي به في تاريخ "مصطفى كامل" و"محمد فريد" و"ثورة سنة ١٩١٩"، وهي عهود عاصرتها وساهمت فيها، وقد زاد هذا العزم في نفسي توكيدًا أن معاصرة الإنسان للحوادث هي أدعى لتدوينها على وجهها الصحيح، وأن أول من يجب أن يؤرخوها هم الذين شاهدوها وعاصروها، فهم أعرف الناس بها، وأكثرهم فهمًا لها، وحسبهم أنهم

شهود العيان فيها، والواقفون على مقدماتها، وأسرارها وملابساتها، فهم المصدر الأول لتأريخها وتدوينها، وإذا لم يرجع الناس إلى شهود العيان في تعرف الحوادث وتفهم الحقائق، فإلى من يا ترى يرجعون؟ أيرجعون إلى روايات يتناقلها الناس بعضهم عن بعض وينسبونها إلى من شهدوها وهم لم يدونوها؟ إن هذا ولا شك مصدر يكتنفه الخطأ والعثار والشطط، وخير وسيلة هي تدوين الحوادث في حينها، ممن عاصروها وشهدوها، وهذه هي الوسيلة المتبعة في مختلف الأمم، فإن كتب التاريخ القديم والحديث قد تتناول أقرب الحوادث إلى الذين يكتبون عنها، أعتبر ذلك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد أرختا في أعقاب كل منهما مباشرة، بل في خلال وقوعهما، أما احتمال انحراف الإنسان عن الحق بتأثير شعوره الشخصي، فهذا مرجعه إلى ذات المؤرخ، وعلى الذين يقرأونه أن يحكموا إذا كان هذا الشعور قد صرفه أم لم يصرفه عن تحري الحق والتزام الصدق، ولهم بل عليهم أن يصححوا ما عسى أن يكون قد زل فيه القلم أو أخطأه التوفيق، فالحقيقة بنت البحث، ومن الخير للتاريخ أن يكتب ممن عاصروا حوادثه. وفي حياة من عاصروها وشاهدوها، لتكون موضع التمحيص والتحقيق والمراجعة، من هؤلاء وأولئك قبل أن تضيع المعالم وتطوي الحقائق، ويتبدل الناس غير الناس، وقد زادني البحث إيمانًا بهذه الحقائق، فإن كثيرًا من الحوادث وبخاصة حوادث الثورة قد عانيت صعوبات جمة في تعرف أسرارها وتفاصيل، لتأخري بضع سنين في تحقيقها والرجوع إلى شهود العيان فيها، ولو كنت أخذت في تدوين تاريخ الثورة في أعقابها مباشرة لكان ذلك أيسر لي مما عانيت حين شرعت في دراستها وتأريخها.

وثمة عامل آخر شغلني قبل أن آخذ بسبيل الكتابة عن حوادث ما بعد الثورة، ذلك أن الكتابة عنها قد تمس أشخاصًا تربطني ببعضهم صلات الود والصداقة، أو أكن لهم في نفسي شعور التقدير والرعاية، وقد تساءلت هل علي أن أضحي بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم؟ إن هذا لا ريب هو واجب المؤرخ، ولكن في الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف، لقد تأملت في ذلك وترددت، وفكرت ثم قدرت، وانتهى بي البحث إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المحرجة، ويرجئ تأريخها حتى حين، ولكن إلى أي أجل يرجئها؟ ولماذا يرجئها؟ وإذا كان في مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التي سبقتها، ففمي إذن يتنحى عن تأريخها؟ لقد فكرت في هذا الأمر مليًا، ولم أكتم عن نفسي دقة الموقف وما يلابسه من حرج، وانتهيت إلى أن أؤدي الرسالة كاملة، قدر ما وسعني الجهد، وكل ما أطلبه من الذين يقرأون هذا الكتاب، إذ هم وجدوا فيه من الوقائع أو الأفكار والآراء ما لا يرضون عنه، أن يخففوا من اللوم والعتاب، فإني علم الله ما أردت طعنًا أو تجريحًا، ولا تحاملاً أو تشهيرًا، بل قصدت في كل ما كتبت وجه الحق

والصدق، والمؤرخ في طبيعة رسالته يشبه أن يكون قاضيًا يفصل في القضايا التاريخية التي يعرض لها، وعليه أن يقتبس منم القاضي روح العدل الذي يستلهمه في قضائه، فكما أن واجب القاضي أن لا يجامل في الحق أحدًا، ولو كان أقرب الناس إليه، ولا يتحامل على أحد، ولو كان أبغضهم إلى نفسه فعلى من يتصدى لكتاب التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف، ويجتنب المجاملة والمحاباة أو التحامل في ما هو بسبيله، هذا ما اتجه إليه قصدي، وانعقدت عليه نيتي: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى".

على هذا الأساس وضعت هذا الكتاب، والجزء الأول منه يشتمل على تاريخ مصر القومي من نهاية الثورة في إبريل في سنة ١٩٢١، إلى وفاة زعيمها سعد زغلول في أغسطس سنة ١٩٢٧، حيث تنتهي مرحلة كاملة من تاريخنا القومي، والله أسأل أن يلهمنا السداد والحق فيما نقول ونعمل، عليه توكلت وإليه أنيب.

أول يوليو سنة ١٩٤٧.

عبد الرحمن الرافعي

obeikandl.com

فصول الجزء الأول

الفصل الأول: الانقسام الداخلي في سنة ١٩٢١.

الفصل الثاني: الموقف السياسي بعد قطع مفاوضات عدلي.

الفصل الثالث: تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

الفصل الرابع: وزارة ثروت.

الفصل الخامس: مصر في مؤتمر لوزان.

الفصل السادس: وزارة محمد توفيق نسيم.

الفصل السابع: الدستور.

الفصل الثامن: الانتخابات العامة والبرلمان الأول.

الفصل التاسع: وزارة سعد.

الفصل العاشر: وزارة زيور والانقلاب الأول.

الفصل الحادي عشر: اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية.

الفصل الثاني عشر: الوزارات الائتلافية.

الفصل الثالث عشر: شخصية سعد زغلول.

الفصل الرابع عشر: الدستور والحكم المطلق.

وثائق تاريخية: الدستور.

obeikandl.com